الأمم المتحدة S/2001/1107

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2001
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة**

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه نص بيان أصدرته حكومة أوغندا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن الإضافة التي صدرت مؤخرا إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2001/1072).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيماكولا كيوانوكا
السفير فوق العادة والسفير المفوض
الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

261101 261101 01-65897 (A)
*0165897*

**مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة**

**بيان أصدرته حكومة جمهورية أوغندا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن الإضافة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية**

ترحب حكومة أوغندا بالإضافة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نشرت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (انظر S/2001/1072).

ولاحظت حكومة أوغندا أن الإضافة إلى التقرير تتضمن بعض الجوانب الإيجابية وهي:

(أ) أولا، تسلم الإضافة بالمسألة الأساسية المتعلقة بما لدى أوغندا من مخاوف أمنية مشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ناجمة عن تهديدات القوى السلبية الموجودة في هذا البلد والتي تشمل القوات الديمقراطية المتحدة وجبهة الضفة الغربية للنيل والجبهة الوطنية لتحرير أوغندا ومنذ فترة جد قريبة تهديدات جيش الخلاص الشعبي. كما تتضمن الإضافة إلى التقرير إقرارا بأن تدخل أوغندا لملاحقة منفذي الأعمال الإرهابية يستند إلى بروتوكول ثنائي وقعته حكومتا أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٨؛

(ب) ثانيا، تذكر الإضافة إلى التقرير أن حكومة أوغندا وأيا من شركاتها لا تشارك في الاستغلال غير القانوني الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) ثالثا، تعترف الإضافة إلى التقرير بأن أوغندا تمتثل لمضمون اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي تشير بالتحديد إلى أن أوغندا قد سحبت من جمهورية الكونغو الديمقراطية أعدادا كبيرة من قواتها. كما تشير إلى أن أوغندا امتثلت لما ورد في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2001/13)، إذ أنها شكلت لجنة التحقيق القضائية المعنية بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(د) رابعا، تقر الإضافة إلى التقرير بما قاله مرارا وتكرارا الرئيس يوويري ك.موسيفيني، ألا وهو أن مدى تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك الحوار بين مختلف الأطراف الكونغولية، هو الضمانة الوحيدة من أجل (أ) درء الاستغلال غير القانوني و (ب) كفالة أمن البلدان المجاورة؛

(هـ) خامسا، تقوم الإضافة إلى التقرير بمعالجة الخلل السابق إذ تغطي بتوازن جميع البلدان المشاركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها وزمبابوي وأنغولا وناميبيا.

**المجالات الرئيسية التي تثير القلق**

تود حكومة أوغندا أن تعرب مع ذلك عن خيبة أملها من الأمور التالية التي وردت في الإضافة إلى التقرير:

(أ) تتهم الإضافة إلى التقرير ضباطا عسكريين بأنهم ما برحوا يمتلكون شبكات تجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تسوق كمثال على ذلك شركتي ترينيتي وفكتوريا اللتين ما زالت لهما علاقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) غير أن الحقائق الأولية تشير إلى أن شركتي ترينيتي وفكتوريا لا تملكهما جهات أوغندية. وعليه، يتعذر على أوغندا تحديد الشركات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصير منتجاتها. وبناء على ذلك، يكون من المفيد للغاية أن يقوم الفريق بتزويد لجنة بورتر للتحقيق التي شكلتها أوغندا بالأدلة بحيث يتسنى لها إنهاء تحقيقاتها التي تشمل كبار الضباط في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وحكومة أوغندا ملتزمة بتنفيذ توصيات لجنة بورتر للتحقيق؛

(ج) كما أننا نلاحظ ورود عدد من الأخطاء في الوقائع. فعلى سبيل المثال، تدعي الإضافة إلى التقرير في الفقرة ٤٨ منها أن حكومة أوغندا تنفي أنه يجري تصدير الخشب من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر أوغندا. وهذا غير صحيح. إذ أن الفريق أُعطي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وآب/أغسطس ٢٠٠١ الوقائع والمعلومات المفصلة المتعلقة بالشحنة التي عبرت أوغندا آتيةً من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**التعليقات على التوصيات**

١ - على التوصية بعقد مؤتمر دولي عن السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى: تعتقد أوغندا أنه ينبغي عقد مثل هذا المؤتمر بعد تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية أروشا للسلام المتعلقة ببوروندي. وبعدئذ يركز المؤتمر على إعمار المنطقة والاستفادة من مكاسب السلام.

٢ - على التوصية التي تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تسريع عملية نزع السلاح وتسريح القوات السلبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة إدماجها: إن

أوغندا تؤيد التوصية وتعتقد أنها المدخل الوحيد إلى إكمال انسحاب القوات الأجنبية وتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار تنفيذا تاما.

٣ - على التوصية المتعلقة بتقدير المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة إلى بلدان المنطقة: ليس لدى أوغندا ما تخفيه. إذ أن عملية وضعنا للميزانية عملية تتم بشفافية وهي توضع مع شركائنا في التنمية بما فيهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وما زالت نفقات أوغندا العسكرية ضمن حدود الإنفاق المتفق عليها. كما أن أوغندا سحبت ١٢ كتيبة من أصل ١٤ كتيبة، وطلبت من مجلس الأمن أن ينشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقتي بونيا وبوتا بحيث تتمكن أوغندا من سحب ما تبقى من قواتها.

٤ - على التوصية المتعلقة بمسألة إصدار قرار بوقف استغلال المعادن: دأبت أوغندا على القول إنه يمكن تطبيق قرار بوقف استغلال المعادن لأغراض تجارية، ولكن ليس على صغار المالكين الذين يكسبون قوتهم من التجارة التقليدية عبر الحدود.

٥ - على التوصية المتعلقة بمسألة العقوبات: تعتقد أوغندا أنه ينبغي أن تستهدف العقوبات الأشخاص الذين ينتهكون اتفاق لوساكا لإطلاق النار. فتنفيذ هذا الاتفاق وإقامة حكم سياسي جديد هما وحدهما الكفيلان بوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.